

الرفض الاجتماعي للمسبوق قضائيا والعود للجريمة

- دراسة سوسيو- قانونية-

د/رحيمة شرقي¹، زينة بن ناهية²، هشام قاضي³

1- جامعة قاصدي مرباح- ورقلة (الجزائر)

rahima-chargi@hotmail.fr

2- جامعة قاصدي مرباح- ورقلة (الجزائر)

zinabennahia90@gmail.com

3- جامعة جيلاني بونعامة-خميس مليانة (الجزائر)

hichamgadi4@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/08/23؛ تاريخ القبول: 2021/05/20

Social rejection of the judicial precedent and recidivism

-Socio-Legal Study-

chergui, B. Zina bennahia C. Hicham gadi A.Rahima

Abstract :Crime is a social phenomenon as old as human society. In itself which may be multiple reasons and intertwined as a result of the circumstances surrounding the return and perhaps the most prominent social rejection of him after leaving the social life again which may receive him in a shocking way by rejecting, isolating and excluding him from the network of social relations that accustom to it in the past. This is because of the difficulty of social rejection on the judicial precedent, the closure of all means of integration and adaptation to society and even forced him to professionalize the crime more seriously than before.Perhaps this is what we say in this article.

Keywords: the returner to the crime; judicially preceded; social rejection; social stigma.

الملخص:

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة قدم المجتمع الإنساني، ولا يمكن لأي مجتمع مهما كان أن يخلو بشكل تام منها، ولأن هذه الظاهرة تولد من رحم المجتمع وتكبر وتترعرع فيه، فإنها بهذا تستمر وتتطور مثلما تتطور الحياة الاجتماعية. ولعل العود للجريمة تعد أشد خطورة من الجريمة في حد ذاتها والتي قد تتعدد فيها الأسباب نتيجة للظروف المحيطة بالعائد و لعل أبرزها الرفض الاجتماعي له بعد خروجه للحياة الاجتماعية من جديد، التي قد تستقبله بطريقة صادمة من خلال رفض هو عزله وإقصائه من شبكة العلاقات الاجتماعية التي تعود عليها في السابق، بالإضافة إلى وصمه بصفات وسمات بغیضة تحط من شأنه وتنتقص من ثقته بنفسه و بالمجتمع الذي يعيش فيه، وهو ما يجعل مشكلة العود للجريمة أشد خطورة وأكثر تهديدا للمجتمع من الجريمة نفسها نظرا لصعوبة وقع الرفض الاجتماعي على المسبوق قضائيا و غلق كل سبل الاندماج والتكيف مع المجتمع بل وإجباره على احتراف الجريمة بشكل أكثر خطورة من السابق. ولعل هذا ما سنبيّنه في هذا المقال.

الكلمات المفتاحية: العائد للجريمة؛ المسبوق قضائيا؛ الرفض الاجتماعي؛ الوصم الاجتماعي.

مقدمة:

يعرف معدل انتشار الجريمة في المجتمع الجزائري ارتفاعا محسوسا بين مختلف فئاته حسب ما تؤكد الإحصائيات الأخيرة لشهر ماي 2019 حيث بلغت نسبة جريمة سرقة المنازل 29.26% وجريمة الاغتصاب 4.87% بينما بلغت نسبة جريمة الضرب والجرح العمدى 42.68% (الأمن ألولا ئي لولاية ورقلة: إحصائيات ماي 2019) غير أن ما يطرح الإشكال ليست الجريمة كموضوع بحد ذاته بقدر عودة الفرد إلى ارتكاب الجرم مرة أخرى أو ما يطلق عليها في الأدبيات القانونية والسوسيولوجية العود للجريمة التي تشكل حجر الأساس لهذه الدراسة فالمسبوق قضائيا قبل دخوله لمؤسسة الضبط

الاجتماعي(السجن) هو فرد من أفراد المجتمع وذات اجتماعية حاملة لنسق قيمي وثقافي استقاه من بيئته الأصلية (الأسرة) أو من جماعة رفاقه أو من مجتمعه عموما يمثل مصدرا للتواصل والتفاعل الاجتماعي من خلال مجموعة من المعاني والرموز المتبادلة بينهم، تمثل هذه الرموز المضامين الاجتماعية والثقافية للجماعات التي ينتمي إليها، غير أن هذا الفرد بارتكابه للأفعال غير المقبولة اجتماعية يدخل عالم الاستهجان والوصم الاجتماعي فيتغير نمط الاتصال والتفاعل السابق المبني على رمزية معينة ، هذا الاستهجان الذي يعيق تواصله وتفاعله مع الفاعلين الآخرين وبهذا يصبح الفرد مسبوقا قضائيا في نظر القانون ومرفوض وموصوم في نظر المجتمع بعد خروجه من مؤسسة الضبط الاجتماعي وانطلاقا من مختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الرفض الاجتماعي للعائدين للجريمة و التي تؤكد على أن الفرد المسبوق يجد نفسه أمام نوعين من ردود الأفعال أولهما أن يتلقى نوعا من التقبل في صورة تساعد على التكيف والاندماج من جديد مع باقي أفراد المجتمع وثانيهما أن يواجه بردة فعل عنيفة من قبل الأفراد الأسوياء كونه يعود مكبلا بتلك الوصمة الاجتماعية التي ينوء تحت عبئها غالبية خريجي مؤسسات الضبط الاجتماعي(السجن) والتي كانت وما تزال عقبة في سبيل تكيفهم مع المجتمع ولهذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة انعكاسات الرفض الاجتماعي للمسبوق قضائيا على عودته للجريمة مرة أخرى.

ولهذا فإننا نطرح تساؤلا رئيسيا يتمثل في:

هل ينعكس الرفض الاجتماعي للمسبوق قضائيا على عودته للجريمة؟ وتندرج تحت هذا التساؤل العام ثلاثة أسئلة فرعية هي: هل ينعكس رفض الأسرة للمسبوق قضائيا على عودته للجريمة؟ هل ينعكس رفض جماعة الرفاق القدامى للمسبوق قضائيا على عودته للجريمة؟ هل ينعكس رفض وإقصاء المجتمع للمسبوق قضائيا على عودته للجريمة؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة تم الاعتماد على مجموعة من الإجراءات المنهجية للوصول لإجابات منطقية وموضوعية.

مفاهيم الدراسة:

تعريف مفهوم العود.

مفهوم العود لغة

العود بفتح العين وسكون الدال من عاد يعود عودة وعودا بمعنى رجع، فنقول فلان عاد الى الشيء بعد البدء فيه ويكفي الرجوع للشيء مرة واحدة حتى يسمى الفعل عودا ويسمى فاعله عائدا. (ابن منظور، دون سنة: 315)

مفهوم العود اصطلاحا: يمكن تحديد ثلاثة تعريفات لهذا المفهوم يختلف كل منها باختلاف وجهات النظر إلى هذا الموضوع وهي كالتالي:

العود من وجهة نظر علم الجرام:

إن العود في مفهوم هذا العلم يتضمن صورتين رئيسيتين هما:

1_ صورة الشخص الذي سبق الحكم عليه قضائيا بجريمة ثم صدرت منه بعض الأفعال المتعلقة بنشاطه الإجرامي نظرا لحالته الخطرة.

2_ صورة الشخص الذي سبق الحكم عليه قضائيا بجريمة ثم ارتكب جريمة جديدة سواء ثبتت عليه أو لم تثبت. (العمرى، 2002: 24)

2-2 العود من وجهة القانون:

يعتبر اشتراط وجود حكم سابق على الجريمة الجديدة هو المحور الأساسي لتوافر حالة العود في القوانين فالعود في القانون هو حالة الشخص الذي يرتكب جريمة أو أكثر بعد الحكم عليه نهائيا من أجل جريمة سابقة.

1-2-3 العود للجريمة (سوسيولوجيا) من منظور علم الاجتماع:

العائد للجريمة هو من تكرر خروجه على القواعد الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع. ومن هنا يتضح أن علم الاجتماع إلى جانب اهتمامه بالمجرمين العائدين الذين أدينوا بجرائم سابقة يهتم أيضا بالمجرمين الذين لم يسبق لهم الوقوع في يد رجال القانون رغم تكرار ارتكابهم للجرائم. (العمرى، 2002: 25)

2- تعريف العائد للجريمة

يعرف العائد حسب قاموس أكسفورد بأنه الشخص الذي ينتكس عادة إلى الجريمة، ويعرف الانتكاس بأنه السقوط ثانية في الخطأ والوقوع ثانية في المرض بعد الشفاء المؤقت. (رفيع العمرى، 2002: 23)

كما يعرف كذلك بأنه الشخص الذي يرتكب جريمة أو أكثر بعد أن سبق صدور حكم عليه بالعقاب من المحاكم الجزائية من أجل جريمة سابقة وأن القانون قد يشترط لقيام حالة العود ارتكاب الجريمة التالية من خلال فترة محددة تحسب من تاريخ انقضاء وتنفيذ العقوبة المحكوم بها. (طبيو، 2017: 19)

التعريف الإجرائي للعائد للجريمة: هو ذلك الفرد الخارج من مؤسسة الضبط الاجتماعي القاطن بمدينة ورقلة الذي دخل السجن لأكثر من مرة نتيجة ارتكابه لأفعال استلزمت معاقبته بالحبس داخل المؤسسة العقابية لمدة معينة حسب نوع كل جرم ارتكبه.

تعريف المسبوق قضائيا: يعرف المسبوق قضائيا كذلك بأنه كل شخص حكم عليه بحكم نهائي بعقوبة سالبة للحرية من أجل جنائية أو جنحة من القانون العام. (سعودي، 2018: 18)

- تعريف المسبوق قضائيا :

عرفه قانون العقوبات بأنه شخص محكوم عليه بحكم نهائي بعقوبة سالبة للحرية، مشمولة أو غير مشمولة بوقف التنفيذ، من أجل جنائية أو جنحة من القانون العام. (طبيو، 2017: 19)

كما يعرف المسبوق قضائيا كذلك بأنه كل شخص حكم عليه بحكم نهائي بعقوبة سالبة للحرية من أجل جنائية أو جنحة من القانون العام. (سعودي، 2018: 18)

التعريف الإجرائي للمسبوق قضائيا:

هو ذلك الفرد القاطن بمدينة ورقلة الذي أطلق سراحه بعد انقضاء مدة حكمه التي قضاها داخل المؤسسة العقابية نتيجة ارتكابه لفعل استلزم معاقبته بالسجن لمدة معينة حسب نوع الجرم المرتكب كما يعتبر كل عائد هو مسبوق قضائيا في حين لا يمكن اعتبار كل مسبوق بأنه عائد للجريمة.

مفهوم الرفض الاجتماعي سوسيولوجيا: هو عدم التفاعل اجتماعيا مع فرد ما بصورة متعمدة وإقصاؤه من دائرة العلاقات بشكل أحادي أو جماعي، وتتخذ عملية الإقصاء أشكالا مختلفة بداية من ممارسة العنف والبلطجة ومرورا بالسخرية والتهكم وانتهاء بالتجاهل أو "المعاملة الصامتة". (بدون كاتب، 2019)

-التعريف الإجرائي لمفهوم الرفض الاجتماعي:

هو رد الفعل أو عدم التفاعل اجتماعيا مع المسبوق قضائيا بمجرد خروجه من مؤسسة الضبط الاجتماعي من قبل أفراد أسرته أو جماعة رفاقه أو من طرف المجتمع المتمثل في أقاربه أو جيرانه أو جميع أفراد المجتمع المحيطين ب هاو من طرفهم جميعا، مما يشكل له عائقا اجتماعيا قد يدفعه للعودة لممارسة الفعل الإجرامي من جديد.

المقاربة السوسيولوجية:

تتشكل الظاهرة الاجتماعية من خلال اندماج مجموعة متعددة من الأسباب المرتبطة بعضها ببعض فتصبح مهمة الباحث بعد محاولة تفكيكها و إعادة بناءها لفهمها فهم علميا دقيقا و صحيحا و هكذا فان المقاربة التي سيعتمدها ستتجه نحو الاعتماد على منهج يحقق له هدفه الذي بدأ به دراستهوتعرف المقاربة بأنها الاتجاه الفكري نحو موضوع أو موقف ما(ردمان ،توفيق على،2008: 168) حيث تعتبر المقاربة الإطار التصوري لأي بحث تساعد الباحث على تحديد أبعاد بحثه وتمهد له السبيل لجمع معلوماته و تنظيمها و تصنيفها وفقا لهذا التصور و انطلاقا من طبيعة دراستنا سنعتمد على نظرية الوصم الاجتماعي.

نظرية الوصم الاجتماعي:مع بداية حقبة الخمسينيات ظهر اتجاه جديد في نظرية علم الجريمة وهو ما أطلق عليه نظرية الوصم أو رد الفعل الاجتماعي الذي ينظر إلى السلوك الإجرامي باعتباره وصمة توصم كل من يقوم بخرق القواعد والمعايير التي حددها المجتمع ، فبمجرد إدانة الشخص في جريمة ما يلقب بالمجرم وتظل وصمته الإجرامية عالقة في تاريخه الاجتماعي متعرضا بسببها للعزلة والانطواء والمهانة وتؤكد هذه النظرية على الأضرار المترتبة على وصم المجرم والتي تظل مرافقة له ولكل من له علاقة قرابية به.(عياد،2009،70)

الإجراءات المنهجية للدراسة:

مجالات الدراسة :

المجال المكاني: تم إجراء مقابلات الدراسة مع مجموعة من المسبوقين قضائيا العائدين للجريمة القاطنين بمناطق مختلفة من مدينة ورقلة بدءا بحي سكرة، حي الشرفة، حي بني ثور ، حي بامنديل، حي سعيد عتبة، حي مخادمة، حي 400 مسكن .

المجال الزمني: بدأت الملامح الأولى للدراسة الاستطلاعية يوم 18 نوفمبر 2018 وذلك عن طريق محاولة جمع معلومات عن عينة الدراسة ، أما فيما يخص النزول الفعلي إلى الميدان وإجراء المقابلات فكان ابتداء من تاريخ 2019/04/13. وذلك بإجراء أول مقابلة مع أول مبحوث إلى غاية 2019/05/01.

المجال البشري: ويمثل مجموعة الأفراد الذين تجرى عليهم الدراسة وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على إجراء مقابلات مع بعض الأفراد المسبوقين قضائيا العائدين للجريمة القاطنين بمدينة ورقلة المتواجدين أثناء الدراسة الميدانية خارج مؤسسة الضبط الاجتماعي، أما بالنسبة **للمنهج المستخدم** فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي في دراستنا من أجل وصف ظاهرة الرفض الاجتماعي الذي يواجهه المسبوقون قضائيا من قبل المجتمع كمتغير مستقل، وانعكاساته على العودة للجريمة كمتغير تابع ومن ثم تحليل وتفسير البيانات والمعطيات المتحصل عليها كميا وكيفيا والخروج .

أدوات جمع البيانات :

المقابلة: و هي مقابلة موجهة و قد تمت المقابلات في شكل تفاعل وحوار لفظي، التي تم تسجيلها عن طريق استخدام الهاتف والتدوين في نفس الوقت، حول ما دار بيننا وبين المبحوثين من نقاش، باستثناء مبحوث واحد الذي قمنا بتسجيل إجاباته عن الأسئلة دون علمه لرفضه التام استخدام أي وسيلة للتدوين، وقد استغرقت مدة المقابلات مع المبحوثين من 45 دقيقة إلى ساعة وذلك حسب ظروف كل المبحوث. **العينة:** تم الاعتماد على أحد أنواع العينة المناسبة لطبيعة موضوع الدراسة وهي عينة كرة الثلج ، وتقوم هذه العينة على اختيار فرد معين وبناءا على ما يقدمه هذا الفرد من معلومات تهم موضوع دراسة الباحث حيث يقرر الباحث من هو الشخص الثاني الذي سيقوم

باختياره لاستكمال المعلومات والمشاهدات المطلوبة لذلك سميت الكرة الثلجية حيث يعتبر الفرد الأول النقطة التي سيبدأ حولها التكتيف لاكتمال الكرة أي اكتمال العينة ، وتستخدم هذه الطريقة في المواضيع الحساسة مثل القضايا العاطفية ، العرقية ، الدينية ، مروجي المخدرات...الخ، (عيسور ، 2017: 242) وبعد تحقيقنا لدرجة التشبع من خلال تغطية جميع الأسئلة المحددة في دليل المقابلة وشعورنا بتكرار إجابات المبحوثين إكتفينا بـ **14 مفردة** من مجتمع البحث.

محاور المقابلة

المحور الأول: ينعكس رفض الأسرة للمسبوق قضائيا على عودته للجريمة.

المحور الثاني: ينعكس رفض جماعة الرفاق القدامى للمسبوق قضائيا على عودته للجريمة.

المحور الثالث: ينعكس رفض المجتمع المحيط للمسبوق قضائيا على عودته للجريمة.

عرض وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بتساؤلات الدراسة:

عرض وتحليل المعطيات المتعلقة بالتساؤل الفرعي الأول:

المحور الأول: انعكاس رفض الأسرة للمسبوق قضائيا على عودته للجريمة

س1: هل ساندتك أسرته عند دخولك للسجن لأول مرة؟

من خلال القراءة السوسولوجية لإجابات المبحوثين التي تخص سؤال مساندة الأسرة له في سجنه الأول فقد تحصلنا على ردين من الفعل حيث يرى أغلب المبحوثين و عددهم (13) مبحوث أن الأسرة كانت دائمة الزيارة له كما أنها تلبى جل رغباته بينما اكتفى مبحوث واحد بقوله ان أن الأسرة قاطعته طيلة فترة سجنه الأول يتبين لنا أن أهمية الأسرة لا تكمن في أنها إحدى الركائز الأساسية في بناء المجتمع فقط بل تتعدى ذلك إلى الدور الذي تلعبه في نظم نشاطات الأفراد وتنظيم علاقاتهم الاجتماعية فالأسرة كنسق اجتماعي لها عدة وظائف ذاتية خاصة بها ووظائف أخرى ضمن المنظومة الاجتماعية وتعد وظيفة

إشباع حاجات الأفراد النفسية والاجتماعية والتربوية و الاقتصادية وغيرها من أهم الوظائف المنوط بالأسرة القيام بها ويولي تشارلز كولي أهمية كبيرة للجماعات الأولية ومن بينها الأسرة ذ لأن من خصائصها الأساسية أنها تقوم على علاقات المواجهة المباشرة بين الأفراد والتعاون والصراع وحرية التعبير عن الشخصية والعواطف وبالتالي فان لها القدرة على تشكيل الطبيعة الإنسانية وتنمي لدى الفرد الشعور بالوحدة الاجتماعية.ومما لا شك فيه أن وعي الأسرة كأولى مؤسسات التنشئة الاجتماعية وأهمها _ بالأسلوب الأمثل لتربية الأبناء دون إفراط أو تفريط يسهم في توثيق النسيج الاجتماعي للمجتمع فالتدليل المفرط للأبناء ينتج للمجتمع نوعا من الأفراد الذين يميلون إلى النزعات الفردية وحب التملك والعجز عن التواصل بشكل سليم مع الغير وعدم القدرة على تحمل المسؤولية أو الصبر عند مواجهة التحديات التي نعترضهم وهؤلاء لا يعول عليهم في تطوير مجتمعاتهم ولا في بناء أوطانهم لأنهم اعتادوا على الاعتماد على غيرهم.

كما أن الإفراط في القسوة والتعامل معهم والاعتقاد أن التربية بالعنف تصنع فضلا عن المبادرة بأي فعل وهو ما يجعل الفرد ينطوي على نفسه ويعجز عن اتخاذ قرارات تخصه، وقد يفضي في النهاية إلى فشله في تفاعلاته مع غيره من الأفراد ومن ثم انسحابه من الحياة الاجتماعية ككل لهذا كان لزاما على الأسرة أن تدرك جيدا كيف ومتى تختار أسلوب المعاملة المناسب حسب كل موقف يواجهه الفرد سواء بتشجيعه على القيام بفعل معين أو لردعه على ارتكاب فعل آخر، إضافة إلى هذا فإن الأسرة ملزمة بالوقوف بجانب الأبناء في مختلف المواقف التي يتعرضون لها وتقديم يد العون لهم عند الحاجة ومساعدتهم في حل مشاكلهم وتخطي الأزمات التي يمرون بها بغية الوصول بهم إلى بر الأمان وهذا ما لمسناه في تصريحات جل الباحثين الذين عبروا عن مدى مساندة أسرهم لهم في فترة سجنهم الأول وعن تلقّيهم كل الدعم والمساندة اللازمين من قبل جميع أفراد الأسرة كما هو موضح في ردة فعل الباحثين في اجابتهم على هذا السؤال بالأغلبية حيث يرجع الباحثون سبب مساندة أسرهم لهم وعدم تخليها عنهم إلى صغر السن أثناء ارتكاب الجريمة الأولى بالإضافة

لكون الوالدين على قيد الحياة ويعيشان في بيت واحد ، والمعروف أنه في حالة وقوع الطلاق بين الوالدين تعرف الأسرة نوعا من التشتت والتفكك بين أفرادها وهذا ما لم يظهر عند جميع المبحوثين ، وهو ما يزيد من فرصة مساندة الأسرة للمبحوث وتقديم كل الدعم المعنوي والمادي الذي يلزمه طيلة فترة سجنه ، والوقوف إلى جانبه بكل الطرق من زيارات متواصلة له وتوفير كل متطلباته وحاجياته، وهذا ما عبر عنه أحد المبحوثين الذين تم استجوابهم في قوله (لقد ساندني أفراد اسرتي جميعهم و وقفوا بجاني لدرجة البكاء، و كانوا كثيري الزيارة و يلبنون كل رغباتي كما انهم عينوا لي محامي) هذا بالإضافة لبعض الأسر التي فضلت مساندة ابنها بطريقة أخرى حيث أنها كانت تتمتع عن زيارته بالسجن لكنها كانت تواظب على إرسال كل ما يلزمه من حاجيات ومستلزمات طيلة فترة مكوثه بالسجن وهذا ما فسره البعض كنتيجة لذلك الضغط الذي يفرضه المجتمع المحيط والبيئة الاجتماعية على الأسرة التي تتشارك في حمل الوصمة التي لحقت بالابن بعد دخوله للسجن وهو ما يجبرها على مساعدة ومساندة ابنها ولكن بطرق غير مباشرة تجنباً للملاحظات السلبية التي يوجهها المجتمع المحيط نحوها بسبب سلوك ابنها المسجون. ولا شك أن عدم السؤال عن الفرد أثناء مكوثه بالسجن يولد لديه الإحساس بأنه شخص منبوذ ومرفوض من المجتمع وأنه مجرم وغير مرغوب فيه وبالتالي قد يصبح الأمر بالنسبة له عاديا حتى وإن تكرر منه ذات السلوك المنحرف بمعنى الزيادة في احتمال عودته للانحراف من جديد وهو ما أشارت له دراسة (العمرى 2002). لهذا فإن الغرض من كل ذلك الدعم والاهتمام والمساندة من قبل الأسرة إنما هو لإشعار الفرد بأنه ذو قيمة ، وأن أسرته لن تتخلى عنه بمجرد ارتكابه لذلك الفعل الخارج عن القواعد الاجتماعية أو بصورة أخرى هو لإعطائه فرصة تهيئه بعد عودته من السجن للاندماج من جديد بين أفراد أسرته ومجتمعه عموما ومنه حمايته من العود للجريمة. لكن بالمقارنة بين ما توصلت له هذه الدراسة وبين الدراسات السابقة (عياد 2010) و (الرويلي 2008)

ورغم تلقي جل المبحوثين في دراستنا هذه كل الدعم والمساندة من قبل أسرهم إلا أنهم عادوا لارتكاب الجريمة مرة أخرى

وهو ما قد يدل على تدخل عوامل أخرى تساهم في عودتهم للجريمة خارجة عن نطاق الأسرة ومحاولاتها في تقويم سلوكياتهم وحمائتهم من العود. ومن جهة أخرى فإن هناك البعض من الأسر التي اتخذت موقفا سلبيا من أبنائها الذين دخلوا السجن إلى الحد الذي فضلت فيه التخلي عنهم ومقاطعتهم جراء ما ارتكبوا من أفعال مشينة هزت من صورة الأسرة بالمحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه، وهذا ما صرح به أحد المبحوثين الذين قبلوا بالرفض من قبل الأسرة بعد ارتكابهم للجريمة الأولى ودخولهم للسجن كما في ردة فعل ثانية من طرف الأسرة حيث عبر المبحوث واحد عن تخلي أفراد أسرته عنه في سجنه الأول مرجعا هذا إلى الوصم الذي لحق بالأسرة بسببه واستياء الأسرة من تلك المعاني والرموز التي كانت تتلقاها من المحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه والتي تعكس مدى احتقار الفاعلين المحيطين للمبحوث وأسرته على حد سواء ، حيث يرجع الفاعلون الآخرون سبب انحراف المبحوث إلى خلل في أسلوب التنشئة الذي تعتمده الأسرة وهو ما جعل هذه الأخيرة تنتقم من ردود الأفعال السلبية التي تلقتها من الآخرين من خلال ابنها بمقاطعته والامتناع عن زيارته لأزيد من عشر سنوات وهو ما جعل المبحوث يعبر عن تجربته هذه بكل مرارة حيث قال (عندما أتذكر بأنني قد حبست 10 سنوات و لم أرى أحدا من أفراد أسرتي و خاصة امي و أبي أشعر بأن النار اشتعلت في قلبي) كما عبر عن حزنه الشديد حين كان يلاحظ فرحة زملائه النزلاء بزيارة أسرهم لهم في حين أنه لم يرق أي فرد من الأسرة بزيارته طيلة فترة سجنه تلك وهو ما أشرنا له سالفًا كنوع من أنواع الردع التي تمارسها الأسرة اتجاه أبنائها عند انحرافهم عن قيم المجتمع وأخلاقه.

س2: هل شعرت بتغير معاملة أفراد أسرتك لك بعد خروجك من سجنك الأول كخجلهم من الخروج معك أمام الناس أو عدم الوقوف معك في مشاكلك؟

من خلال القراءة السوسيولوجية لإجابات المبحوثين حول تغير معاملة الأسرة بعد خروجه من السجن فقد أكد غالبية المبحوثين والذين يقدرون ب (9) من مبحوثين و يمثلون الاتجاه الغالب بعدم تغير

معاملة أفراد أسرهم معهم بعد عودتهم من مؤسسة الضبط الاجتماعي في المرة الأولى ، حيث صرح أحد المبحوثين بعودته للجريمة بسبب التساهل المفرط فيه الذي تلقاه من والديه وباقي أفراد الأسرة عموما. حيث عبر عن هذا قائلا: (لقد بقي أفراد الأسرة يتعاملون معي بطريقة عادية عندما خرجت من السجن للمرة الأولى ، غير أنه عند تأخري لساعات طويلة خارج المنزل يقدمون لي النصيحة لا أكثر وهذا ، ما جعلني أنحرف للمرة الثانية) وهذا ما يكشف عن النتيجة السلبية التي لم تكن تتوقعها الأسرة نظير أسلوبها المتساهل في معاملتها للابن العائد لتوه من السجن بالمبالغة في تدليله ومحاولة تعويضه عما فاتته أثناء فترة مكوثه بالمؤسسة العقابية ، بصورة أوحث له عن بساطة الفعل الذي ارتكبه أو بصورة أخرى لفتت انتباهه إلى مدى الحب والاهتمام والرعاية التي حضي بها من قبل الأسرة نظير ما ارتكبه من فعل وهو ما لم يحض به قبل دخوله للسجن مما قد يولد لديه الرغبة بارتكاب ذات الفعل في كل مرة للحصول على ذات الاهتمام والرعاية والإحاطة من قبل الأسرة. **بينما صرح أصحاب الاتجاه الثاني** و الذين بلغ عددهم (05) مبحوثين عن تغير معاملة أسرهم لهم عقب خروجهم من السجن وأخذ هذا التغير أشكالا عدة منها تشديد المراقبة عليه وضبط أوقات خروجه ودخوله من المنزل، ومراقبة شلة الرفاق التي يتبعها... الخ بالإضافة لشكل آخر من التغير في المعاملة تمثل في الازدراء والاحتقار ونعت المسبوق بمسميات جارحة وإشعاره طوال الوقت بالنقص والدونية، وهذا ما يعضد من فكرة الرفض الاجتماعي وعدم تقبل الأسرة لابنها العائد بوصمة اجتماعية جديدة ساهمت في إلحاق الأذى بسمعة الأسرة عامة ، حيث صرح أحد المبحوثين قائلا: (لقد تغير أفراد الأسرة معي، و أصبحوا كثير الشك في تصرفاتي، و لدي اخ دائما يهمشني و يسعى إلى احتقاري و نحن لحد الساعة لا نتحدث مع بعضنا البعض) في حين عبر مبحوث آخر عن تغير معاملة أسرته له في قوله: (لقد تغيرت معاملة الأسرة معي و أصبحوا حرجين جدا بي أمام الناس، و هذا بسبب عودتي للسجن للمرة الثانية) إذن يبدو أن الأسرة التي تفرط في معاقبة ابنها وتعامله بعنف وقسوة شأنها شأن الأسرة التي تفرط في تدليل ابنها وتتساهل معه مهما ارتكب من أفعال خارجة عن المعايير الاجتماعية حيث أن كلا من

الأسلوبين قد أعطى ذات النتيجة حسبما كشفت عنه تصريحات المبحوثين في هذه الدراسة.

عرض وتحليل المعطيات المتعلقة بالتساؤل الفرعي الثاني: س3: هل ما زلت تملك نفس الأصدقاء قبل دخولك للسجن لأول مرة؟

يمكن التحدث عن جماعة الرفاق دون الإشارة إلى الدور الكبير الذي تلعبه في حياة الفرد في مراحل عمره المختلفة وتعد جماعة الرفاق إحدى الجماعات الأولية التي لا تقل أهمية عن الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية ، ففي مرحلة الطفولة يقبل الطفل بشغف على مشاركة الأطفال الآخرين لعبهم والتعاون معهم كبدائية في تشكل العلاقات الاجتماعية لديه بصورة عفوية ، وفي مرحلة المراهقة أيضا يرتبط الفرد ارتباطا وثيقا بمجموعة من الأقران ويسعى جاهدا لتثبيت مكانته فيها ويتبنى قيمها ومعاييرها وسلوكياتها كما أنه لكل جماعة من جماعات الرفاق ثقافة فرعية خاصة بها، تتناسب مع مستوياتهم العقلية والعمرية وخبراتهم الشخصية وحاجاتهم المختلفة إلا أن هذه الثقافة الفرعية تختلف من جماعة لأخرى تبعا للمستويات الثقافية والتعليمية والعمرية والأوساط الاجتماعية أمتبانية كما تعتبر جماعة الرفاق وسيطا اجتماعيا هاما ومؤثرا في تحقيق النمو الاجتماعي للفرد حيث تكسب الأفراد الأدوار الاجتماعية المختلفة وتعمل على ضبط سلوكياتهم وتنتج لهم كيفية التواصل والتفاعل مع بعضهم البعض لذلك فإن إقصاء الفرد من جماعة الرفاق التي تعود عليها ليس بالسهولة بما كان حيث أن وقعه في نفس الفرد لا يقل خطورة على إقصائه من الأسرة لأن ارتباط الفرد بجماعة الرفاق يكون أقوى من ارتباطه بأفراد أسرته في بعض الأحيان خاصة إذا ما عرف الجو الأسري الذي يعيش فيه نوعا من التوتر والاضطراب ، أو أن الفرد لم يكن يتلقى الاهتمام الكافي الذي يشبع حاجاته النفسية والاجتماعية كالحاجة إلى التقدير والاحترام والأمن النفسي وغيرها وهو ما يجعله يشعر بالانتماء لجماعة رفاقه وعدم قدرته على التخلي عنها والمعروف عن جماعات الرفاق عموما أنهم يتشاركون اهتماماتهم وحاجاتهم ويساندون بعضهم البعض في مختلف المواقف الاجتماعية التي يمرون بها حفاظا على وحدة الجماعة وحمايتها من التفكك و عليه فقد

اقسمت اتجاهات المبحوثين الى نصفين متساويين حيث أكد نصف المبحوثين (07) عن وقوف رفاقهم بجانبهم عندما سجنوا لأول مرة. حيث كانوا يسألون أسرهم عن أحوالهم ويرسلون لهم الرسائل مع أفراد أسرهم حينما يتوجهون إلى زيارتهم بالسجن كما أنهم كانوا يترددون على منزل أسرة السجين ويقومون على شؤونها وهذا ما عبر عنه أحد المبحوثين في قوله: (نعم لقد وقف معي أصدقائي و كانوا كثيرون الذهاب إلى الأسرة قضاء حوائجها و عند خروجي من السجن أقاموا لي احتفالا كبيرا) و تجدر الإشارة هنا إلى أن مساندة جماعة الرفاق للمبحوث في فترة سجنه يختلف حسب نوع الجماعة التي كان ينتمي إليها وإلى مدى أهمية المبحوث كعضو فيها حيث قد تتمسك جماعة الرفاق برفيقهم بالسجين لا حبا فيه وإنما لكونه أحد أعضاء شلة الإجرام الفاعلين فيها ، وما زالت مهمته لم تنتهي بعد حيث عبر عن هذا أحد المبحوثين في قوله: (ليس من السهل التخلي عن أعضاء الجماعة و اذا قرر التوبة بعد الخروج من السجن فإنهم لن يتروكوه و يبقون وراءه حتى يعود إليهم لارتكاب أفعال إجرامية أخرى) أما عن أسباب تخلي جماعة الرفاق عن المسبوق عندما تم سجنه لأول مرة كما عبر عنه أصحاب الاتجاه الثاني مناصفة مع الأول فقد فسر المبحوثون ذلك في أثر الوصمة التي لحقت بهم بمجرد دخولهم لمؤسسة الرفض الاجتماعي والتي تؤكد فكرة الرفض الاجتماعي لهم وخوف جماعة الرفاق من تشوه صورتهم أمام باقي أفراد المجتمع لكونهم على تواصل مع المبحوث الذي تحول بعد ارتكابه لذلك الجرم إلى فرد ملوث اجتماعيا. وهذا ما أشارت إليه دراسة (عياد 2010) هذا بالإضافة لعامل آخر يتوقف على نوعية جماعة الرفاق القدماي التي تعرف أساسا بالانحراف حيث صرح أحد المبحوثين على خوف رفاقه من الإطاحة بهم من قبل الجهات الأمنية حيث قال: (رفاقي منذ دخولي للسجن لم يسألوا عني بل بالعكس أوقعوا بي و تركوني لوحدي) وهو ما يضطرها للتضحية به تجنباً لكشف مخططاتهم والزج بهم في السجن كما حصل مع رفيقهم المبحوث

س4: هل وقف أصدقاؤك بجانبك عند دخولك للسجن لأول مرة وعقب خروجك منه؟

خلال القراءة السوسيولوجية للإجابات والتي تباينت الى أربعة اتجاهات احتلت فيها كل من امتلاك المبحوث لنفس الأصدقاء بعد خروجه من السجن (04) و انقطاع العلاقة بين المبحوث وجماعة رفاقه بعد خروجه من السجن (04) قطع المبحوث للعلاقة تماماً بجماعة رفاقه القدامى تجنباً للوقوع في مشكل أخرى بسببهم (04) بينما هناك من استمرت علاقة المبحوث بهم وهناك من انقطعت (02) لهذا يجدر بنا القول أن لجماعة الرفاق دور جد مهم في حياة الفرد كما أشرنا سابقا الذي تناول مساندة جماعة الرفاق القدامى للمبحوث في سجنه الأول حيث يشعر كل فرد بالخضوع والانتماء والولاء لجماعة رفاقه وهذه المشاعر والارتباطات هي من السمات الاجتماعية المعروفة، فالفرد سواء كان طفلاً أو مراهقاً أو شاباً يشعر بالحاجة لربط نفسه مع الآخرين فهو يربط نفسه بهم يشعر بشئ من القوة والرغبة في أن يؤكد ذاته كفاعل مهم ضمن جماعة رفاقه ومن ثم ضمن المجتمع الكبير بشكل عام. وإن كان تشكل جماعات الرفاق يكون في الغالب بصورة عفوية فإن انقطاع العلاقات بين الأفراد وجماعات الرفاق لا يأتي هكذا بذات الطريقة وإنما تقف وراءه جملة من الأسباب والعوامل والظروف التي تحتم على الفرد الانسحاب من جماعة رفاقه أو تحتم على هذه الأخيرة التخلي عن أحد أعضائها تماشياً مع مصلحة الجماعة ككل وهو ما يفسر التباين الذي لمسناه في إجابات المبحوثين عن استمرار علاقاتهم بجماعة أصدقائهم القدامى بعد إنهائهم لمدة عقوبتهم داخل المؤسسة العقابية وعودتهم للمجتمع من جديد ، حيث صرح مبحوثون وعددهم (04) عن استمرار علاقاتهم برفاقهم القدامى بعد خروجهم من السجن، حيث قالوا بأن السجن لم يؤثر بتاتا على علاقتهم برفاقهم وهو ما عبر عنه أحد المبحوثين في قوله: (لقد بقي معي نفس الأصدقاء السابقين و لن نفرقنا الا الموت) وأضاف آخر أنه يمتلك بعض الأصدقاء الذين لم يسبق لهم دخول السجن من قبل ورغم تلوث المبحوث بالوصمة الجديدة التي لحقت به بمجرد دخوله للسجن ، إلا أن هذا لم يجعل رفاقه الغير موصومين بذات وصمته يهجرونه أو يقطعون علاقاتهم به لأنه على حد قوله لم يقترب أي ذنب في حق أصدقائه أو أسرهم وهو ما عبر عنه في قوله: (لماذا يقاطعني أصدقائي فلا دخل لهم بدخولي للسجن هذا

شيء يخصني لوحدي) وهنا تجدر الإشارة إلى أن جماعات الرفاق قد تضم أعضاء مختلفين في بعض الأحيان ، فليس بالضرورة أن يكون جميع الأعضاء على قدر كبير من التجانس كأن يكونوا جميعا من المنحرفين أو من الأسوياء ، وإنما قد تجمع بينهم مصالح أخرى مشتركة تكون أقوى من نقاط الاختلاف بينهم وهو ما تحدث عنه أحد المبحوثين حيث قال أن جماعة رفاقه تضم العديد من الأفراد المختلفين بدءا بالذي يواظب على الصلاة في المسجد وذلك الذي لا يتهاون فيها بالإضافة لذلك الذي يمارس سلوكيات منحرفة وآخر يشهد له الجميع بحسن الخلق وحين قمنا بسؤاله عن السبب وراء اجتماعهم ضمن جماعة واحدة رغم الاختلافات الشاسعة بينهم رد أنهم أبناء حي واحد و قد تعودوا على اللعب سويا وإمضاء كل أوقاتهم مع بعض منذ الصغر وأنهم يجتمعون ويتسامرون كأى جماعة رفاق عادية لكن حينما يعزم الأعضاء الذي تعودوا على ممارسة السلوكيات المنحرفة على القيام بفعل ما كتناول الكحول أو تعاطي المخدرات أو السطو على أحد المنازل أو الدكاكين فإن الأعضاء الآخرين ينسحبون من الجلسة معبرا عن هذا بقوله: **(كنا نجلس سويا للسمر مع بعضنا البعض، لكن عندما تكون هناك قضية سرقة أو مخدرات...الخ، فإن الأصدقاء الأسوياء يغادرون المجلس و نبقى مع بعضنا البعض لتخطيط لها.)**

في حين يرجع البعض الآخر من المبحوثين وعددهم (04) سبب انقطاع العلاقة بينهم وبين رفاقهم القدامى بعد عودتهم من السجن إلى طول مدة عقوباتهم وقضائهم فترة طويلة في السجن باعدت تماما بينهم وبين أصدقائهم القدامى الذين ألهمتهم ظروف الحياة وانشغالاتها عن الاتصال برفاقهم عقب عودتهم من السجن وإمضاء بعض الوقت معهم كما كانوا في السابق ، بينما يفسر البعض الآخر عدم استمرار العلاقة بينهم وبين الأصدقاء بسبب كثرة المشاكل التي واجهتهم بعد الإفراج عنهم، وأخذت كل تفكيرهم فهم مجبرون على تعويض كل ما فاتهم وهم في السجن وقد عبر عن هذا أحد المبحوثين في قوله: **(عند خروجي من السجن أصبحت اعمل كثيرا لتعويض ما فاتني، و ليس لدي الوقت للأصحاب و جلسات السمر السابقة) وهذا ما أشارت إليه دراسة (عياد 2010)**

في حين نجد أن هناك البعض من المبحوثين وعددهم (04) قد صرحوا بان انقطاع علاقاتهم بأصدقائهم القدامى) لم يكن بسبب الظروف ولا بسبب رفض جماعة الرفاق لهم كما أشرنا سالفاً وإنما كان بقرار صارم اتخذته المبحوث كخطوة ليفتح مع نفسه صفحة جديدة ويغلق كل باب من شأنه أن يعيده للطريق الأعوج الذي كان يسير فيه سابقاً، حيث عبر عن هذا أحد المبحوثين في قوله: **(لقد عزلت نفسي عن جماعة الأصدقاء السابقين، وكلمنا رأيتهم أغير الطريق، فلا خير فيهم و بسببهم دخلت السجن العديد من المرات)** وهو ما يدل على أن مجموعة رفاق المبحوث كانت عاملاً مهماً في انحرافه وفي عودته للجريمة أيضاً بينما عبر مبحوث آخر عن قطعه لعلاقاته بكل رفاقه القدامى لأنهم تخلو عنه حينما سجن لأول مرة حيث قال: **(الصديق وقت الضيق، و الذي لم يسأل عني عندما كنت أحتاجه فماذا أفعل به الآن)** وهذا ما يمكن تفسيره على أن هذه المجموعة من المبحوثين هي من ترفض جماعة رفاقها لا العكس. إذن نظراً للدور المهم الذي تلعبه جماعة الرفاق في حياة بعضهم البعض وجب على الفرد أن يحسن اختيار جماعة رفاقه ، ويؤكد المنهج الإسلامي على أهمية جماعة الرفاق في التأثير على سلوك الفرد وتوجيهه أما للخير أو الشر.

أما بخصوص المبحوثين الذين صرحوا باستمرار علاقاتهم مع بعض الأصدقاء وقطعها مع آخرين وعددهم (02) فإنهم يرجعون ذلك إلى ظروف كل منهم، فهناك من غير مكان سكنه وهو ما صعب من تواصل المبحوث معه وهناك من دخل السجن ولم يخرج بعد بالإضافة للبعض الآخر ممن فضل الانسحاب من علاقته مع المبحوث وعدم التواصل معه بأي شكل من الأشكال بسبب ضغط المجتمع الذي لا ينفك يلومه عن بقاءه مع فرد ملوث اجتماعياً وعائد للجريمة لأكثر من مرة.

عرض وتحليل المعطيات المتعلقة بالتساؤل الفرعي الثالث:

س5: هل شعرت بتغير معاملة أقاربك وجيرانك لك بعد خروجك من السجن لأول مرة؟

من خلال القراءة السوسيولوجية لردود أفعال المبحوثين و ذلك من خلال الإجابات المقدمة نجد أن اتجاه العلاقة بين المسبوقين العائدين من السجن وبين أقاربهم وجيرانهم عرفت تغيرا كبيرا حيث صرح عدد معتبر من المبحوثين بنسبة و عددهم (10) و قد تجلّى ذلك من خلال عدة تغيرات شملت معاملتهم لهم منها نعتهم بمسميات بغیضة وابتعادهم عنهم و عدم اهتمامهم بهم ومقاطعتهم لهم وإشعارهم بالنبذ والكره والاحتقار وهو ما جعلهم يتحرجون من الاحتكاك بهم والتفاعل معهم عن قرب و مشاركتهم في مختلف المناسبات التي كانوا يقيمونها من حفلات أعراس وخطوبة وحتى مأتم بسبب نظرات الاحتقار والازدراء التي كانوا يوجهونها لهم ، حيث تحدث أحد المبحوثين عن أقاربه وجيرانه قائلا (منذ خروجي من السجن أحسست ببعدهم عني و تغير في سلوكهم اتجاهي، و أصبحت مصدرا غير موثوق و غير مؤتمن و دائمي الشك في تصرفاتي و عند حدوث أي سرقة في أي منزل أكون أول المتهمين) وهو ما يفسر فقدان الثقة تماما بالمبحوث الذي يكون خارجا لتوه من السجن وربما يرغب في فتح صفحة جديدة حتى يتسنى له الاندماج مجددا مع أفراد المجتمع السوي لكنه بسبب ردود الفعل السلبية التي يتلقاها من الأقارب والجيران الذين لا يمكن إغفال دورهم في حياة المبحوث الذي يجد نفسه مضطرا للعيش والتعامل معهم بصورة دائمة، لكن مع تلك المعاني والرموز التي توحى له بنفورهم منه وكرههم له فإن هذا ربما يكون عاملا مهما في تنامي مشاعر الحقد والكره بداخله تجاه أقاربه وجيرانه الذين يحملهم مسؤولية فشله عملية الاندماج الاجتماعي وهذا ما أشارت له دراسة (الرويلي 2008) التي أكدت على دور الأقارب والجيران في حياة المسبوق وعلى مدى أهميتهم في نجاحه في التكيف ضمن المجتمع من جديد. كما تحدث مبحوثون آخرون عن خيبتهم الكبيرة في ردود الفعل التي تلقوها من قبل الأقارب والجيران من مقاطعة ورفض التعامل معهم بأي شكل و عدم قبول مصاهرتهم حيث عبر أحد المبحوثين عن هذا قائلا (عندما يجذني ابن عمي جالسا في إحدى الجماعات فانه يسلم و يصافح جميع أفراد الجماعة غير أنه بمجرد وصوله الي لا يقوم بمصافحتي و كأنني غير موجود رغم أنني نويت التوبة إلا ان هناك من مازال ينظر الي نظرة طيش و نظرة مجرم)، في حين عبر

مبحوث آخر قائلا: (عند خروجي من السجن ذهبت إلى الخالات والعمات و الأخوال و الأعمام من أن خطبة أحد بناتهن إلا أنني قوبلت بالرفض، غير أن هناك واحدة أحببتها من قلبي و لم تتزوج حد الساعة إلا أنني قوبلت بالرفض أيضا و قد زوجها لأكبر تاجر) وهذا ما يمكن تفسيره على أن المستوى الاقتصادي والمكانة الاجتماعية دور كبير في تحديد رد فعل الأقارب والمجتمع عموما تجاه الفرد المسبوق وهذا ما أشارت له دراسة (الرويلي 2008) حيث أن تأثير الوصم على المسبوق ينخفض كلما كانت مكانته الاجتماعية بفعل نفوذه أو نفوذ والده مرتفعين بدليل المعاملة الخاصة التي يتلقاها ذووا النفوذ و الدخل المرتفع من قبل أفراد المجتمع عموما.

أما الاتجاه الثاني الذين صرحوا بعدم تغير معاملة أقاربهم وجيرانهم لهم والذين قدر عددهم ب(04) فقد فسروا ذلك أن قضاياهم التي حكموا بسببها لا تستدعي المقاطعة أو الرفض وأنهم لم يسببوا الضرر لغيرهم وهو ما لم يشكل أي إحراج بالنسبة لهم في مشاركة أقاربهم وجيرانهم لمختلف المناسبات التي يقيمونها وأن تفاعلاتهم معهم لم تتأثر بدخولهم للسجن ولا بالوصمة التي باتوا يحملونها وهذا ما عبر عنه أحد المبحوثين في قوله: (يا أختي لست موصوما و لم أدخل السجن على اغتصاب أو حبوب مهلوسة... بل كنت عامل يومي أجني مصروفي بعرقتي وإنما دخلت السجن بسبب بنت الجيران التي تعرضت لتحرش من طرف مجموعة من الشباب فدخلت في عراك معهم و قاموا بالشكوى ضدي) وهنا تجدر الإشارة إلى أن المجتمع له تصنيفات أخرى لأنواع الجرائم غير التي تحددها القوانين. فالفرد الذي يرتكب جريمة الاغتصاب لطفل صغير أو ذاك الذي يسجن للإطاحة به وهو يمارس الفعل المخل بالحياء أو السرقة أو السطو على المنازل أو بيع الحبوب المهلوسة وغيرها من الأفعال والممارسات الخارجة عن القواعد الأخلاقية والاجتماعية، فإن للمجتمع ردود فعل مختلفة حسب كل جرم وإن تساوت مدة العقوبة في السجن فقد تطول مدة العقوبة الاجتماعية التي يفرضها المجتمع على الفرد لسنوات طوال وربما تمتد العمر كله فعلى حد تعبير جل المبحوثين فإن المجتمع يرفض وبشدة الفرد (المحروق أو الموصوم) أكثر من غيره ذلك لأن هناك بعضا من السلوكات والممارسات التي يمكن للمجتمع تجاوزها

ونسيانها مع مرور الوقت في حين أن هناك ممارسات أخرى تبقى راسخة في ذاكرة المجتمع وهو ما يحرم الفرد المرتكب لها من التقبل الاجتماعي مهما حاول الإثبات لغيره أنه تراجع عما كان عليه ويود فعلا فتح صفحة جديدة.

س6: هل وجدت صعوبة في حصولك على عمل أو وظيفة عقب خروجك من سجنك

تباينت اتجاهات المبحوثين في الرد على السؤال و قد مثل الاتجاه الأكبر عدم تمكن المبحوث من العثور على أي عمل أو وظيفة و عددهم (12) والذين عبروا عن مواجهتهم لعدة صعوبات في الحصول على عمل يلبون من خلاله احتياجاتهم اليومية و يملئون به أوقات فراغهم التي تعتبر من بين الأمور الخطيرة التي تهدد المسبوقين بالعود للجريمة و تجعلهم فريسة سهلة للانحراف من جديد.

إن صعوبة الحصول على عمل لا تكمن فقط في المشكلة التي تسببها وثيقة السوابق العدلية التي تجعل جميع ملفات المسبوقين قضائيا والتي يتقدمون بها إلى مختلف المؤسسات تقابل بالرفض رغم توفر المسبوق على جميع الشروط المطلوبة في تلك الوظيفة، وهو ما عبر عنه أحد المبحوثين في قوله (رانا محروقين (موصومين) عند الدولة في هذه الساعة لو وفرت لنا العمل و الوظائف لما توجهنا إلى الانحراف) وحين سألته عن تلك الوثيقة التي يستطيع استخراجها عند إنهائه لمدة عقوبته وإرفاقها بملف طلب العمل خاصته وأكدت له حسب اتصالي بمصادر موثوقة أنه تم تفعيلها لتبطل مفعول وثيقة السوابق القضائية أخبرني قائلا: (تلك الورقة يشمخوها ويشربو ماها و الله ما لم يعترفوا بها قمنا بجلبها أنا و مجموعة من أصحابي وذهبنا بها إلى مجموعة من المؤسسات و تم رفضنا) أما بخصوص القطاع الخاص كذلك فإنه يتم استغلالهم وتشغيلهم لساعات طوال مقابل أجر زهيد وأحيانا لا يتلقون أجورهم أصلا وهو ما عبر عنه أحد المبحوثين قائلا: (المؤسسات الخاصة تستغلك إلى أقصى الحدود مقابل أجر زهيد و أحيانا في نهاية الشهر يقوم بطردي دون إعطاء الأجر) في حين عبر مبحوث آخر عن تجربته مع القطاع الخاص قائلا: (عند خروجي من السجن ذهبت للعمل عند مقاول كنت أحسنهم

من حيث اللباس والالتزام كما أحضرت معي معداتي الشخصية للعمل معه عكس الآخرين و عندما نظر إلى ملفي نظر أي نظرة ازدراء وذكر بالحرف الواحد اذهب أنت مجرم لا حاجة لي بك) هذا بالإضافة لعدم تشغيل المسبوقين حتى من قبل أفراد المجتمع العاديين لعدم وثوقهم بهم حيث تحدث أحد المبحوثين عن هذا قائلا (الخواص لا يقبلون بنا الا اذا كانوا شديدا المعرفة بالعامل) بالإضافة لعدم توفر رأس مال لعمل مشروع يمكن التكسب منه وهو ما يتفق مع دراسة (عياد 2010) ، وفي حال توفر فإن هناك عراقيل أخرى في انتظار المسبوق ، كما حصل مع أحد المبحوثين الذي تحدث عن معاناته اليومية مع طاوله الشاي خاصته المهدة بالسحب منه في أية لحظة والتي ساعده في شرائها ناس الخير على حد قوله:(حيث تعتبر مصدر الدخل الوحيد الذي يعيل منه زوجته وابنه وقد عبر عن محاولات غلقها من قبل البلدية لأكثر من مرة قائلا) والله ما نسمح رئيس البلدية على تتمرره و حققرته كل مرة يحضرني اليه قائلا هذه الخردة متى تغلق، يمر علي يوميا بالموز و الفراولة لزوجته و أولاده وأنا يبخلني من قطعة خبز)

لا جدال في أن وجود مثل هذه المشكلات العملية إنما يلعب دورا هاما في إضافة بعد جديد إلى معاناة هؤلاء المسبوقين ولعل ما يؤكد شدة هذه المعاناة وحدتها ما وقفت عليه الباحثة بنفسها من خلال المقابلات المباشرة مع عينة من المبحوثين الذين كانوا يشكون قسوة الحياة وغلق كل الأبواب في وجوههم مع تدني مستوى الظروف المعيشية التي تعيشها أسرهم مقارنة بالعدد الكبير لأفراد الأسرة كما عبر عن هذا أحد المبحوثين قائلا:(كل الأبواب مغلقة في وجهي وأصبح من المشين أن اطلب المال من أبي، فهو يعيل إخوتي الصغار)

في حين نجد أن المبحوثين الذين توفرت لهم فرصة عمل عقب الإفراج وعددهم (02) إنما كانت في مجال الحرف أو المهن الحرة كالمبحوث الذي يعمل حدادا وآخر بناء أو فلاح وهي أعمال لا تساعد على فتح بيت وتكوين أسرة وتوفير مستقبل مضمون للأبناء كما هو الحال عند الوظيفة الحكومية المضمونة على حد قول أغلب المبحوثين، بسبب ارتباط تلك المهن بأوقات ومواسم معينة بالإضافة

للأجر الزهيد لها مقارنة بغلاء الأسعار وتزايد المتطلبات وكثرة تكاليف الحياة وغيرها .

إن مثل هذه الظروف وعلى رأسها عدم توفر منصب عمل لا تساعد أبدا الأفراد على تجاوز تلك المرحلة التي مروا بها في سجنهم، كما أنها لا تعمل أبدا على حمايتهم من العودة من جديد لذات الخطأ، وهذا ما يعني أن المجتمع يساهم بصورة كبيرة في الجر بالأفراد إلى الجريمة ثم يقوم بعد ذلك برفضهم واحتقارهم كنوع من العقوبة لهم، وهو ما يحتاج إلى إعادة نظر في القوانين والتشريعات وحتى المواقف التي يصدرها المجتمع ضد المسبوقين قضائيا.

س7: هل أثر دخولك للسجن على زواجك عن كنت أعزب أو حياتك الزوجية ان كنت متزوج؟

للزواج خصوصية في جميع المجتمعات العربية ومنها المجتمع الجزائري حيث لا ينظر له على أنه مجرد علاقة تربط بين رجل وامرأة إنما هو مصاهرة تتم بين عائلتين يتم من خلالها تبادل العديد من الأفكار والخبرات والثقافات والعادات والتقاليد وغيرها لهذا فإن اختيار الزوج أو الزوجة لا يكون منفردا من طرف الشريك فقط وإنما يتدخل فيه العديد من الأفراد الذين يحددون الشروط المناسبة التي لن يتم الزواج إلا بتوفرها ، وهو ما يعكس الصعوبة البالغة التي واجهها اغلب المبحوثين في هذه الدراسة

فمن خلال القراءة التحليلية نجد غير المتزوجين تحتل الاتجاه الأغلب بين أفراد العينة حيث بلغ عددهم (10) مبحوثين وهذا أمر متوقع خاصة لو ربطنا هذا الجدول بمتغير السن الذي تبين من خلاله أن جميع المبحوثين هم من فئة الشباب بالإضافة ويمكن تفسير هذا في الوصم الاجتماعي الذي يواجهه المسبوق قضائيا عقب خروجه من السجن ومن صوره عدم قبول مصاهرته لأن المجتمع قد سحب ثقته منه كونه تحول إلى فرد غير مؤهل لفتح بيت وتكوين أسرة فالآباء في الغالب يبحثون عن الزوج المناسب لبناتهم، والذي يكون ذا خلق حسن وعلى درجة من الوعي والقدرة على تحمل المسؤولية الاقتصادية والتربوية والاجتماعية أيضا كونه سيكون مسئولا على زوجة وأبناء

يفترض به إشباع كل حاجاتهم وتوفير جميع متطلباتهم وهو ما لم يعد متوفرا عند الفرد المسبوق الخارج لتوه من السجن حسب رأي الآباء الذين رفضوا تزويج بناتهم منه ، بل أصبح مجرد خريج سجون لا يمكن الوثوق به بأي شكل من الأشكال وأن الموافقة على مصاهرته وتزويجه بإحدى بناتهم إنما هو تضحية بها وبمستقبلها لا غير، خاصة وأن المسبوق الذي يخرج من السجن ليجد ظروفًا قاهرة في انتظاره منها عدم توفر منصب عمل يوفر من خلاله لقمة عيشه أو يساعده على فتح بيت وهو ما عبر عنه أحد المبحوثين قائلا: **(كلما أذهب الى الخطبة أرد قائلين أنت مجرم و ليس لديك مستقبل و من يقبل بفرد سيئ السمعة)** وهذا ما أشارت له دراسة (الرويلي 2008) كذلك، وتجدر الإشارة هنا إلى أن حالة العزوبية تقلل من الإحساس بالمسؤولية نحو الأسرة وذلك لعدم وجود التزامات أسرية على غير المتزوج تحول بينه وبين سلوك طريق الجريمة الذي يؤدي به في النهاية إلى السجن وبالتالي ترك أسرته بلا عائل يقوم بتلبية احتياجاتها وسد مطالبها وهو ما يجعله عرضة للعود للجريمة لأكثر من مرة على عكس المتزوج الذي يكون أكثر ترددا في ارتكاب الجريمة أو العودة لها وهو **الاتجاه الثاني** ما صرح به المبحوثين الذين استطاعوا تكوين أسرة عقب خروجهم من السجن والذين يقدر عددهم خاصة بعد إنجابهم لأطفال ، وهو ما جعلهم يعيدون حساباتهم من جديد كما عبر عن هذا أحد المبحوثين قائلا: **(عندما كنت أعزب و غير مسؤول كنت طائش و كثير المشاكل، و غير مكترث لما ستؤول اليه الأمور، لكن عندما تزوجت و رزقت بولد أصبح همي الوحيد هو أسرتي و ابني)** أما **الاتجاه الثالث** ممثلا في مبحث واحد و الذي عبر عن فشله في حياته الزوجية بعد دخوله للسجن بسبب الوصمة التي لحقت به عقب دخوله للسجن.

س8: هل شعرت بتغير نظرة أفراد المجتمع المحيط لك لدرجة أنك لم تعد تتحمل العيش بينهم؟

من خلال اجابات المبحوثين انقسمت ردود أفعالهم الى اتجاهين أغلبهم شعور المبحوث بتغير كبير في نظرة المجتمع المحيط له بعد خروجه من السجن و عددهم (09) أما عدم تغير نظرة المجتمع

المحيط للمبحوث بعد خروجه من السجن فقد قدر عددهم بـ(05) إن مثل هذه المعاملات قد تزيد من معدل احتقار الفرد لنفسه وفقدان الثقة بها ومن ثم فقدان الثقة في الآخرين. وبالعودة إلى الطبيعة الاجتماعية للإنسان والتي تجعله عاجزا عن العيش بمعزل عن المجتمع وجماعته فالدم الذي يتلقاه الفرد من الأسرة لوحدها لا يكفي لأنه يعيش ضمن جماعات اجتماعية يتفاعل معها بشكل يومي من خلال معاني ورموز تعزز من قيمته كفاعل ضمن المجتمع يؤثر ويتأثر به لكن مع ردة فعل المجتمع المحيط العنيفة التي يصطدم بها الفرد كلما خرج للشارع وحاول ممارسة حياته بشكل طبيعي إذ يقابل برفض وتهميش واحتقار وتجاهل من قبل الآخرين وهو ما قد ينمي داخل الفرد الشعور بالكرهية والحقدا اتجاه مجتمعه الذي لم يقدم على تقديم أي مساعدة مادية أو حتى معنوية للفرد تساعد في فتح صفحة جديدة حتى يستطيع التكيف مرة أخرى ضمن المجتمع ، بل قد تجعله يفضل إمضاء بقية عمره في السجن على أن يعود للعيش ضمن مجتمع لا يتقبل وجوده فيه وهو ما عبر عنه أحد المبحوثين قائلا: (لقد أصابني الوسواس من أفراد المجتمع فأين ذهبت إلا وصادفتهم يتغامزون و يتلامزون علي الى درجة أن لو أحدا رأي أمام متجر لا يدخل حتى أخرج منه خوفا أن أسرقه غير أن و الله ما تعديت في حياتي على جار و لم أسرق حاجة شخص بعينه و انما دخلت السجن بسبب الحبوب المهلوسة و ليس بسبب السرقة)

إن مثل هذه الممارسات تجاه المسبوقين قضائيا العائدين للمجتمع بعد غياب ربما يكون قد دام لسنوات طوال و التي تكرر لديه الشعور بأنه شخص منبوذ و موصوم اجتماعيا مما يشكل لديه وعيا جديدا يؤدي به إلى تبني ثقافة فرعية مع غيره من زملائه الموصومين بذات وصمته تجعله يعود للجريمة من جديد. وهذا تؤكد عليه كل من دراستي (عياد 2010) و(الرويلي 2008) حيث أن الفرد لن يستطيع العيش بمعزل عن الجماعة لفترة طويلة وهذا ما يجبره على البحث عن جماعة تتقبله بوصمته وبكل عيوبه ونقائصه وهو ما لن يجده بعد رفض المجتمع المحيط له إلا ضمن جماعة تحمل ذات خصائصه.

نتائج الدراسة:

على ضوء ما سبق توصلنا إلى أن هناك تباينا واختلافا في ردود فعل المجتمع اتجاه الفرد المسبوق حيث تبين أن الأسرة ورغم تقبلها للمسبوق وإحاطته بكل ما يحتاجه من رعاية ومساندة طيلة فترة مكوثه بالسجن وحتى بعد انقضاء مدة حكمه وعودته للمجتمع الأصلي من جديد فإن هذا لم يكن كافيا لحمايته أو رده من العود للجريمة مرة أخرى، بينما تبين لنا أن مواقف جماعة الرفاق من سجن المبحوث أخذت أشكالا عدة توحى في مجملها إلى أن تقبل المبحوث من قبل جماعة رفاقه أو رفضه من قبلهم، إنما يتوقف على نوع جماعة الرفاق تلك وعلى طبيعة العلاقات التي كانت تجمع بينها وبين المبحوث قبل دخوله للسجن. في حين بدا جليا لنا دور المجتمع المحيط في عودة المسبوق للجريمة لأكثر من مرة من خلال ردود الأفعال السلبية التي كان يوجهها نحوه بدءا من التهميش والتحقير وممارسة كل أنواع العنف الرمزي باتجاهه ومقاطعته وهو ما أوحى للمسبوق بأنه فرد منبوذ اجتماعيا ولا مكان له بين أفراد المجتمع السوي وهو ما اضطر الكثير من المسبوقين إلى البحث عن جماعات أخرى تتقبلهم بوصمتهم تلك وهذا ما كان عاملا مهما في عودتهم لسلوك طريق الجريمة من جديد.

الخاتمة:

أتاحت لنا هذه الدراسة تفسير ظاهرة الرفض الاجتماعي للمسبوقين قضائيا وما يواجهونه من مشكلات وعقبات عند مغادرتهم للسجون وعودتهم للمجتمع، وقد تبين لنا حسب النتائج التي توصلت لها الدراسة أن هناك عدة عوامل تقف وراء ظاهرة العود للجريمة منها رفض أفراد المجتمع للمسبوقين قضائيا وعدم تقبلهم، في صورة تعمل على عودتهم لارتكاب ذات السلوكات المنحرفة التي كانت سببا في دخولهم للسجن، وهو ما يؤكد على دور المجتمع في إعادة إنتاج الجريمة بشكل أو بآخر من خلال إقصائه لفئة المسبوقين قضائيا وحرمانهم من التكيف والاندماج فيه شأنهم في ذلك شأن أفراد المجتمع الآخرين بصورة قد تجعلهم يعودون للجريمة وربما يحترفونها أكثر من ذي قبل.

المراجع:

1. صوان فرج محمد، (2018). طرائق البحث، ط1. بيروت: منتدى المعارف.
2. عید هاني جرجس، (2009). ملامح الرفض الاجتماعي للمفرج عنهم واسرهم في المجتمع المصري. محاضرة مقدمة كلية الآداب والعلوم في (العلوم السلوكية)، جامعة عمر المختار، مصر.
3. الألباني محمد ناصر الدين، (1983). سلسلة الأحاديث الصحيحة، ط3، بيروت: المكتب الإسلامي.
4. الجوهري محمد، (2002). قراءة معاصرة في نظرية علم الاجتماع، بدون طبعة، القاهرة: مركز البحوث والدراسات.
5. الرويلي سعود بن محمد، (2008). الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعودة للجريمة، رسالة الماجستير منشورة في العلوم الاجتماعية، بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
6. ردمان محمد غالب، توفيق على عالم، (2008). التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس -مدخل للجودة الشاملة في التعليم الجامعي (المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد الأول).
7. سعودي مناد، (2018). « الطرق الحديثة في تأهيل الجانحين »، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بتمنراست، المجلد 7، العدد 1، ص.ص. (11-31).
8. صالح بن محمد آل رفيع العمري، (2002)، العود للانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية، رسالة ماجستير منشورة في العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
9. طيبو أميرة، (2017) السوابق القضائية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاجتماعية، جامعة الشيخ العربي تبسي، تبسة.
10. عيشور نادية سعيد وآخرون (2017)، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الجزائر: مؤسسة حسين رأس الجبل.
11. بدون كاتب، الرفض الاجتماعي، نقلا عن الموقع www.sasapost.com.

للإحالة على هذا المقال:

- رحيمة شرقي، زينة بن ناهية، هشام قاضي، (2019)، «الرفض الاجتماعي للمسبوق قضائيا و العود للجريمة- دراسة سوسيو - قانونية-». **المواقف**، المجلد: 17، العدد: 01، جويلية 2021، ص.ص 156-182.